

تكمّل برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية

أ.د. خليل عودة

عميد كلية الآداب بجامعة النجاح الوطنية

تعد برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية من البرامج الحديثة نسبياً، مقارنة مع برامج البكالوريوس، وهي خطوة طموحة وجريئة ورائدة في الجامعات الفلسطينية، لأنها تلبي حاجات المجتمع الفلسطيني في توفير كوادر علمية مؤهلة في مختلف مجالات المعرفة، وهي في هذا المجال توفر الجهد والمال والوقت على الطالب الفلسطيني، الذي كان يجب أن يقطع الوطن العربي وغير العربي بحثاً عن فرصة تعليم تؤهله للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

وأمام هذا التحدي تتسابق الجامعات الفلسطينية في طرح برامج الدراسات العليا، ولا بأس في ذلك، ولكن المشكلة تكمن في تحول السباق من مجرد منافسة علمية إلى منافسة اقتصادية، ومن تحقيق طموحات إلى تحقيق مكاسب، الأمر الذي يدعونا بشكل جدي إلى التفكير السريع في تحقيق التكامل في برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، وليس التنافس.

ومن أجل تحقيق هذا التكامل يمكن التركيز على عدة نقاط أهمها:

1. موضوعات برامج الدراسات العليا.
2. التوزيع الجغرافي بين الجامعات.
3. أعضاء هيئة التدريس.
4. الإمكانيات المتوافرة في كل جامعة.

5. توحيد الخطط التدريسية.

6. حاجة المجتمع الفلسطيني إلى موضوع التخصص.

7. مستوى البحث العلمي.

8. جمعية عمداء كليات الدراسات العليا.

أما فيما يخص موضوعات برامج الدراسات العليا، فإن الحاجة تزداد لمراجعة طرح هذه الموضوعات وتكرارها في الجامعات الفلسطينية، إذ لا فائدة من تكرار طرح برنامج ماجستير تاريخ أو لغة عربية، أو جغرافياً في جامعتين متجاورتين يمكن للطلاب أن يلتحق في أي منها دون مشكلة، وربما يشكل هذا الطرح تشبهاً للقدرات العلمية، وعدم التضافر بينهما، إذ يفترض أن تستعين الجامعات المتجاورتان، في تبادل أعضاء هيئة التدريس والخبرات العلمية، من أجل تطبيق أفضل وأمثل للبرنامج. (وهنا أركز على الجامعتين المتجاورتين، لأن العامل الجغرافي يلعب دوراً كبيراً في هذا الموضوع، بسبب الظروف السياسية والأمنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني).

وفي مقابل ذلك فإن وجود برنامجين متشابهين في جامعتين متجاورتين يعني تقوقع كل جامعة على برنامجها، وعدم التعاون مع الجامعة الأخرى في البرنامج نفسه لأنها تعتبرها منافسة لها في هذا البرنامج. وفي مقابل هذا الطرح، يمكن للجامعتين توحيد هذين البرنامجين أو البرامج المتشابهة في برنامج واحد، ووضع خطة تعاون مشترك بينهما من أجل تقديم هذه البرامج بشكل أفضل وبخبرات مشتركة.

وهذا الطرح لا ينفي وجود خصوصية لكل جامعة، ولكن هذه الخصوصية يجب أن تكون في تنوع برامج الدراسات العليا لديها، وليس في تكرارها. كما أن هذا الطرح لا يلغي العامل الجغرافي أو يقلل من أهميته، ففي الوقت الذي يلعب فيه العامل الجغرافي دوراً كبيراً في إقبال الطلبة على الدراسة في إحدى الجامعات الفلسطينية، بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة، فإن هذا العامل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ولكن بشكل مدروس يراعي مصلحة الطلبة، وطبيعة البرامج الأكاديمية المطروحة.

أما ما يخص أعضاء هيئة التدريس، فإن تكامل برامج الدراسات العليا يستوجب حصر الكفاءات العلمية في كل الجامعات، والاستعانة بها في كل البرامج المطروحة بغض النظر عن مسمى الجامعة أو اعتباراتها الخاصة. فأعضاء هيئة التدريس في كل الجامعات يجب أن يوظفوا لخدمة هذه البرامج والنهوض بها، إذ لا يكفي أن تستعين الجامعات بأعضاء هيئة التدريس لغرض مناقشة الرسائل فقط، والتي تتم في معظم الأحيان في إطار المجاملات الشخصية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وليس على أسس علمية سليمة، وهذا يتطلب وضع أسس معينة لعضو هيئة التدريس الذي يقوم بالتدريس والإشراف في برامج الدراسات العليا.

وفي إطار تكامل برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، يجب وضع الإمكانيات المتوافرة في كل جامعة تحت تصرف الجامعات الأخرى، وفق ترتيب معين بها، إذ لا يفترض أن تكون الإمكانيات المتوافرة في المختبرات، ومراكز البحث والمكتبات في كل الجامعات بالمستوى نفسه، ومن الطبيعي أن يكون تفاوت، وهذا التفاوت يجب أن يستغل إيجاباً، خاصة في برامج الدراسات العليا، التي تحتاج إلى إمكانيات أكبر من تلك التي تحتاجها برامج البكالوريوس، وهذا يستدعي تعاوناً دائماً بين الجامعات الفلسطينية في هذا المجال.

ومن أجل تحقيق تكامل أفضل بين الجامعات الفلسطينية يمكن توحيد برامج الدراسات العليا، على الأقل في عدد الساعات المعتمدة للتخرج، وأسس إعداد الرسائل العلمية، وطريقة البحث، وإذا أمكن مسميات البرامج والمساقات المطروحة فيها.

وفي إطار تحقيق التكامل بين الجامعات الفلسطينية يجب أن يكون تعاون مشترك بين الباحثين في مختلف الجامعات الفلسطينية يشمل إعداد أبحاث مشتركة، والنشر المتبادل، وتبادل الرسائل الجامعية.

دراسة مقارنة:

عند مقارنة برامج الماجستير في الجامعات الفلسطينية المتجاورة جغرافياً نجد برامج مكررة إما في تسمية البرامج، أو محتوى المساقات المطروحة فيها، فعلى سبيل المثال بين جامعة النجاح وجامعة بير زيت نجد تكراراً في برامج ربما لا يزيد عدد الطلاب في كل

برنامج فيها عن عشرة طلاب في كل سنة، مثل: هندسة المياه، الصحة العامة، التخطيط والتصميم العمراني.

فمثل هذه البرامج يجب أن تدمج في برامج مشتركة بين الجامعتين بغض النظر عن موقعها الجغرافي، لأن تركيزها في جامعة واحدة يعطيها خصوصية أولاً، ويتيح للجامعة تجميع الكفايات العلمية المتخصصة للإبداع في هذا المجال، وتقديم أفضل ما لديها لخدمة طلاب التخصص.

أما البرامج التي يزيد عدد الطلاب فيها عن عشرة مثل إدارة الأعمال والتربية والقانون والآداب، فيمكن الإبقاء على هذه البرامج في كل جامعة مع تنويع التخصصات فيها، فمثلاً في كلية التربية، توجد برامج مثل:

- الإدارة التربوية
- مناهج وطرق تدريس
- أساليب تدريس الرياضيات
- أساليب تدريس لغة انجليزية
- أساليب تدريس علوم

وهنا يمكن تصور إيجاد تكامل بين الجامعات في هذه البرامج بحيث يتم التنويع في طرح برامج أساليب التدريس حسب إمكانات كل جامعة، فعلى سبيل المثال إذا توافرت كفاءات علمية في الرياضيات في جامعة من الجامعات فليكن فيها برنامج أساليب تدريس الرياضيات، وإذا توافرت في جامعة أخرى كفاءات علمية في العلوم، فليكن فيها مثل هذا البرنامج، ويمكن عندئذ إعطاء مصداقية أكاديمية لمثل هذه البرامج، بحسب الكفاءات الموجودة فيها، بغض النظر عن الجامعة أو موقعها الجغرافي.

وعند مراجعة برامج الماجستير بين جامعتي القدس وجامعة النجاح نجد تسعة برامج تكاد تكون مكررة، وربما في بعضها يوجد نقص في إعطاء هيئة التدريس، مثل برنامج الصحة العامة أو الرياضيات، أو الحاسوب، الأمر الذي يستوجب توحيد جهود الجامعتين في هذه البرامج.

فالتكامل هنا لا يعني إلغاء خصوصية كل جامعة، بل على العكس يؤكد هذه الخصوصية من خلال تكامل علمي يوفر كوادراً علمية مشتركة في برنامج واحد في الجامعتين، بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية أو الاعتبارات الخاصة لكل جامعة.

وعند مقارنة برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية، مع برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نجد أكثر من ثلاثة عشر برنامجاً مشتركاً بين الجامعتين. مثل الرياضيات، الفيزياء، إدارة المياه، إدارة الأعمال، المناهج وطرق التدريس، اللغة العربية، العلوم، اللغة الانجليزية، الإدارة التربوية، التاريخ، أصول الفقه.

وهنا يمكن أن يدخل العامل الجغرافي في تسويق ازدواجية هذه البرامج، ولا بأس في ذلك، ولكن يمكن إيجاد سبل تكامل بين هذه البرامج من خلال تقارب في المسافات المطروحة، وتوحيد في المناهج والخطط التدريسية، ورسائل الماجستير وعناوينها، والساعات المعتمدة، وتعليمات منح درجة الماجستير، إلى غير ذلك من سبل التكامل التي يمكن أن تعزز الدراسة في هذه البرامج.

إمكانية التنافس:

إمكانية التنافس في برامج الماجستير بين الجامعات الفلسطينية يجب أن تخضع لاعتبارات أكاديمية وليس اقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف يجب التركيز على رفض مبدأ الازدواجية بين البرامج، واعتماد مبدأ التنوع، بمعنى أن تتسابق الجامعات الفلسطينية في طرح برامج جديدة ذات خصوصية علمية وفائدة علمية، لا أن تتسابق في طرح برامج موازية، بأسماء متشابهة، أو أسماء متقاربة ومحتويات واحدة. خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار خصوصية الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، وتواضع الكفاءات العلمية المؤهلة لبعض البرامج، وبشكل خاص البرامج الحديثة التي لها علاقة بهندسة الكمبيوتر، والالكترونيات والرياضيات المحوسبة، والديمقراطية، إلى غير ذلك من التخصصات التي تعد حديثة حتى في الجامعات الأكثر تقدماً من جامعاتنا الفلسطينية.

الخريجون وسوق العمل:

في إطار التكامل في برامج الدراسات العليا بين الجامعات الفلسطينية، يجب وضع خطة إستراتيجية متكاملة تربط بين خريجي هذه البرامج وسوق العمل، بمعنى أن تكون المنافسة بين الجامعات في إطار تحقيق مصلحة الخريجين، وتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني إلى هؤلاء الخريجين، وبالتالي يفترض أن يكون التكامل بين الجامعات في مجال دراسة حاجة السوق، وكيفية طرح البرامج الجديدة، وفي إطار التكامل في موضوع الخريجين يجب وضع دراسات مشتركة بين الجامعات الفلسطينية تحدد عدة أمور بالنسبة للخريجين أهمها:

- المستوى الأكاديمي للخريجين مقارنة مع الخريجين في الجامعات العربية المجاورة.
- المستوى الأكاديمي للخريجين مقارنة مع الخريجين في الجامعات العالمية.
- نسبة الخريجين مقارنة مع سوق العمل.
- توزيع الخريجين جغرافياً.
- توزيع الخريجين مهنيًا.
- نسبة العاملين من الخريجين حسب سنوات التخرج.
- نسبة العاملين من الخريجين حسب نوع التخصص.

اقتراحات تحقيق التكامل:

التكامل في برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية مطلب طموح وربما يجد الكثير من المعوقات بسبب خصوصية كل جامعة من الجامعات الفلسطينية، والوضع السياسي، وظروف الاحتلال، ولكن يمكن اختصار هذه المسافات بوضع اقتراحات تحقق سبل التكامل فيها:

1. إنشاء جمعية عمداء كليات الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تكون نواة لجمعية عمداء كليات الدراسات العليا في الوطن العربي.
2. تبادل الخبرات العلمية بين الجامعات.
3. إقامة المؤتمرات المشتركة.
4. تبادل رسائل الماجستير والدكتوراه.
5. إنشاء شبكة معلومات موحدة خاصة بالدراسات العليا.

